مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2024 المجلد: 07 العدد: 01 ص.ص: 153-177

مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بين إنقاذ الثورة والقضاء على مخططات ديغول.

The demonstrations of December 11th, 1960 between saving the revolution and eliminating Degaulle's plans.

ذياب هشام، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، diab.hicham@cu-barika.dz

تاريخ إرسال المقال: 10-01-2024 تاريخ قبول المقال: 17-02-2024

الملخص:

تعتبر مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في الجزائر المنعطف المهم والمنعرج الحاسم في مسار الثورة التحريرية، وكانت بمثابة "استفتاء شعبي" على الاستقلال الوطني ورفض الاحتلال الفرنسي، لأنها استطاعت أن تحمل للعالم أجمع صوت الشعب الجزائري الذي كان يطالب بالحرية والاستقلال تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، كما فرضت على فرنسا وقياداتها السياسية والعسكرية انتهاج مسار آخر غير ذلك الذي كان يتبناه ديغول من خلال سياسته التي ترمي إلى منح حكم ذاتي للأراضي الجزائرية وتخفيف الضغط الاستعماري على الجزائريين، وأجبرته على الجلوس لطاولة المفاوضات التي أسفرت في النهاية على الاعتراف الفرنسي بحق الشعب الجزائري في استعادة سيادته.

الكلمات المفتاحية: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 – الثورة التحريرية – جبهة التحرير الوطني – ديغول.

Abstract:

The demonstrations of December 11, 1960 in Algeria are considered an important and decisive turning point in the path of the liberation revolution. They were like a "popular referendum" on national independence and rejection of the French occupation, because they were able to carry to the whole world the voice of the Algerian people who were demanding freedom and independence under the leadership of the National Liberation Front. It forced France and its political and military leaders to adopt a path other than that adopted by de Gaulle through his policy aimed at granting autonomy to Algerian lands and alleviating colonial pressure on the Algerians, and it forced him to sit at the negotiating table, which eventually resulted in French recognition of the right of the Algerian people to restore their sovereignty.

Keywords: The demonstrations of December 11, 1960 – The editorial revolution – National Liberation Front – Degaulle.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2024 المجلد: 07 العدد: 01 ص.ص: 153-177

مقدمة:

مرّت علينا منذ أيام الذكرى الثالثة والستون (63) على أحداث 11 ديسمبر 1960، والتي خرج فيها الجزائريون في مظاهرات سلمية استمرت إلى غاية 25 جانفي 1961 لتأكيد مبدأ تقرير المصير ضد سياسة الجنرال ديغول الرّامية إلى إبقاء الجزائر جزء من فرنسا في إطار ما يعرف بالجزائر الجزائرية من جهة، وضدّ موقف المعمرين الذين ما زالوا يحلمون بفكرة الجزائر الفرنسية، من جهة أخرى.

هذا واعتبرت المظاهرات بمثابة المنعطف المهم والمنعرج الحاسم في مسار الثورة التحريرية لأنها استطاعت أن تحمل للعالم أجمع صوت الشعب الجزائري الذي كان يطالب بالحرية والاستقلال تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، كما فرضت على فرنسا وقياداتها السياسية والعسكرية انتهاج مسار آخر غير ذلك الذي كان يتبناه ديغول من خلال سياسته التي ترمي إلى منح حكم ذاتي للأراضي الجزائرية وتخفيف الضغط الاستعماري على الجزائريين.

وقد لعبت المظاهرات دورا هامّا في عزل فرنسا دوليا، حيث أنه وبعد أسبوع من المظاهرات وتحديدا يوم 20 ديسمبر 1960 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر (15) على قرار يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال والعمل على إيجاد حلّ سلمي يستند على احترام الوحدة الترابية للجزائر، مما اضطرّ ديغول إلى الرضوخ لرغبة الشعب الجزائري للجلوس إلى طاولة المفاوضات الجدّية والعلنية مع قيادات جبهة التحرير الوطني والتي أضفت نتيجتها إلى استعادة السيادة الوطنية.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع في إبراز الدور الذي لعبته أحداث 11 ديسمبر 1960 في إفشال مخططات ديغول وحسم المعركة لصالح جبهة التحرير الوطني.

الإشكالية: بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى أسهمت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في القضاء على مخططات ديغول الاستعمارية؟ وكيف غيرت مجريات الأحداث وأنقذت الثورة التحريرية من الفشل؟

إذا هي مجموعة من التساؤلات التي سأحاول الإجابة عليها من خلال هذا الموضوع، الذي سأتطرق فيه إلى الخلفيات التاريخية لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 والظروف والأسباب المحيطة بها، ثم سأتطرق إلى وقائعها، والنتائج والأبعاد التي خلفتها، وكذا ردود الفعل حولها، وفي الأخير سأتناول مسألة حسم المعركة لصالح جبهة التحرير الوطني بعد أحداث 11 ديسمبر 1960.

المنهج المتبع: اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي، مع الاستعانة ببعض الأدوات المنهجية كالوصف والتحليل للخروج بنتائج مقبولة.

المبحث الأول: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 (الظروف والأسباب).

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الظروف والأسباب التي أدّت إلى هذه المظاهرات، من خلال تطرقنا إلى سياسة ديغول القمعية وكيف كان تأثيرها على الثورة قبيل هذه الأداث.

المطلب الأول: ديغول واستراتيجية الاستعمار الجديد في الجزائر (1958 – 1960).

لا يختلف المؤرخون أن ديغول ومنذ توليه الحكم سنة 1958 اعتمد سياسة قمعية ووحشية لم يسبق لها مثيل، وأنها الأكثر ضراوة والأشد عنفا، في محاولة منه لاستنزاف الدّم الجزائري، لكنه في نفس الوقت كان يسعى إلى الانحراف بالثورة عن مسارها الذي رسمه لها بيان أول نوفمبر 1954 بطرحه لسلسلة من المشاريع الإغرائية وفي كل الجوانب[1]، وفيما يلي الاستراتيجية التي اعتمدها للقضاء على الثورة:

أولا: الاستراتيجية العسكرية:

راهن ديغول منذ البداية على تحقيق نصر عسكري يمكّنه من قمع الثورة، ويجبر المجاهدين على الاستسلام والعودة إلى بيت الطاعة، وقد عبر عن ذلك صراحة في أول زيارة له للجزائر، واستقباله من طرف الجنرال "صالان" (Salan)، حيث هنأه على المجهودات التي يبذلها لقمع الثورة، ثم قال له: " .. علينا أن نتعاون ونتّحد لنقضي على هذا العصيان الذي أراد أن يقضي على عظمة فرنسا ..."[2]. والأكيد هنا أن الهيئة المؤهلة لتحقيق ذلك هي الهيئة العسكرية، فاعتمد على استراتيجية عسكرية تقوم على:

1. زيادة التسلح: حيث لم يكتف "ديغول" بما يمتلكه الجيش الفرنسي من أسلحة فتاكة مدمرة، بما فيها المحرمة دوليا، بل لجأ إلى الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية لاقتناء المزيد من الأسلحة، فتزود من الأخيرة بـ: 50 طائرة من نوع B(26)، وطلب أعدادا أخرى من نوع B(29)، كما طلب منها مبيعات من الأسلحة تقدر بـ: 600 مليون دولار[3]، كما لم يتوان الحلف الأطلسي من مدّه بالمعدات العسكرية

[1] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص140

[2] وزارة الإعلام والثقافة، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 – 1962)**، مركب الرغاية، الجزائر، 1979، ص 162.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 428.

والخبراء العسكريين، بل أن جلّ الوحدات القتالية التي قدمت إلى الجزائر آنذاك تدرّبت في المعسكرات التابعة لهذا الحلف[1].

2. زيادة عدد القوات العسكرية العاملة في الجزائر، لينتقل العدد من 450 ألف في ديسمبر 1958 إلى 862 ألف في ديسمبر 1959[2]، وبذلك تضاعف العدد خلال سنة واحدة من حكم "ديغول"[3].

3. تعيين الجنرال "شال موريس" (MAURICE Challe) قائدا عاما للقوات المسلحة خلفا لراؤول صالان في 19 ديسمبر 1958، وأمدّه بكلّ ما يحتاجه من مال ومعدّات ورجال لإنجاح مشروعه، حيث خاطبه قائلا: " .. سأضمن لك كل ما تحتاجه من الوسائل التي من شأنها أن تساعدك على وضع حدّ لهذه الحرب.."[4]. وعلى هذا الأساس تبنى الجنرال "شال" مخططا عسكريا ارتكز فيه على عمليات المسح والتمشيط، بدء من غرب البلاد إلى شرقها، قصد توجيه الضربة القاضية لجيش التحرير الوطني، وإبادة عناصره في الجبال والأرياف.

4. تدعيم النشاط العسكري بإجراءات عديدة أخرى كإقامة المحتشدات والسجون، وإنشاء المناطق المحرمة، وإحكام غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة، والانتقام الجماعي من السكان الذين يبدون تعاطفهم مع الثوار، ومنح الضوء الأخضر للتفنن في ممارسة التعذيب، لدرجة إنشاء مدارس متخصصة له على غرار مدرسة (جان دارك) بسكيكدة[5].

إضافة إلى ذلك فإن فرنسا قامت سنة 1960 بتجربتين نوويتين في الصحراء الجزائرية، الأولى في 13 فيفري والثانية في 30 أفريل، استخدمت فيها حوالي 42 ألف جزائري "كفئران تجارب"، تحت إصرار ديغول في أن تصبح فرنسا القوة النووية الرابعة في العالم في تلك الفترة، وهو ما اعتبره بعض المؤرخين أقصى صور الإبادة الهمجية.

---

[1] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1990، ص 281.

[2] **المجاهد**، العدد 29 (1958/11/17).

[3] وزارة الإعلام والثقافة، مصدر سابق، ص 162.

[4] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 162.

[5] Mohamed Teguia. **l Algerie en guerre**. Office des publications universitaires. Alger. P 367

ثانيا: المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

لم تقتصر إجراءات "ديغول" على الجانب العسكري فحسب، بل شملت أيضا جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية، حيث زار مدينة قسنطينة في 03 أكتوبر 1958 ليعلن عن مشروعه الاقتصادي والاجتماعي ومدته خمس سنوات (1959 – 1963)، ووعد من خلاله الجزائريين بتحسين أوضاعهم والتكفل بجميع انشغالاتهم ومشاكلهم، وتطوير الجزائر اقتصاديا والقضاء على التخلف، حيث قال: "... يجب أن يتغير هذا البلد الحي والشجاع جذريا .. فالظروف المعيشية لكل واحدة وواحد يجب أن تكون في تحسن مستمر .."، محاولا بذلك امتصاص غضب الجزائريين عن طريق تحسين مستواهم المعيشي وإبعادهم عن الثورة، وقد تضمن المشروع ما يلي:

- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين.
- بناء 200 ألف وحدة سكنية جديدة.
- خلق 400 ألف وظيفة جديدة للجزائريين.
- فتح مجالات العمل للمسلمين الجزائريين بفرنسا بنسبة 10%.
- إقامة مشاريع صناعية ومركبات ضخمة في المدن الساحلية.
- تأمين التمدرس لثلثي الأطفال المسلمين الذين هم في سن الدراسة[1].

والظاهر هنا أن مشروع قسنطينة في جوهره كان يهدف إلى القضاء التدريجي والنهائي على الثورة التحريرية عن طريق خلق رأي عام جزائري مناصر للسلطة الفرنسية ما دامت هذه الأخيرة منحته امتيازات لم تكن من قبل، كما أنه جاء لإفشال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تأسست قبله يوم 09 سبتمبر 1958، وليظهر أن الحكومة الفرنسية تقوم بصرف أموال ضخمة على مشاريع إصلاحية من شأنها تحسين الظروف المعيشية للجزائريين، لا يمكن للحكومة الجزائرية الفتية والمفتقرة لأدنى الإمكانيات المادية والتكنولوجية القيام بها، ومن جانب آخر سيمكن المشروع فرنسا من تبييض وجهها على المستوى الخارجي بإظهارها دولة تبحث عن رفاهية الشعب الجزائري ورقيّه.

ثالثا: سياسة التهدئة والمرونة والمراوغة.

من الوسائل التي وظفها ديغول وركز عليها كثيرا لخنق الثورة ما عرف بسياسة اللين والمراوغة والحرب النفسية واللّعب على المصطلحات، وكان الهدف من ذلك هو التأثير على معنويات جنود جيش التحرير الوطني، وإحداث زعزعة بين الجماهير الشعبية كي تفقد ثقتها في نفسها وقيادتها وحتى معتقداتها

[1] الجنيدي، مرجع سابق، ص 81.

وتاريخها وهويتها وخلق انشقاق بينها، مما يشغلها عن قضيتها الأساسية، ما يجعل عملية القضاء عليها وإخضاعها سهلا، وفيما يلي أهم الوسائل والأساليب السياسية التي اعتمدها للقضاء على الثورة:

1. سعي ديغول لإنشاء قوة جزائرية ثالثة تدين بالولاء لفرنسا، وتنافس جبهة التحرير الوطني التي ترى نفسها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، فعمل على الاتصال مع بعض الأعيان، وأعلن عن تنظيم سلسلة من الانتخابات منها التشريعية في 30 نوفمبر 1959 والبلدية بين 19 – 26 أفريل من نفس السنة والجهوية في 29 ماي 1960[1]، وكان الهدف منها بروز سياسيين منتخبين يستعملون لضرب شرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني.

2. عمل على تكوين فئة واسعة من الحركى والعملاء والقومية بمختلف الإغراءات والمراوغات لاستعمالهم ضد بني جلدتهم، وقد قاموا بعمليات قتل وترويع للسكان.

3. سعى إلى تمديد هذه الحرب بخلق صراعات بين الجزائريين والبلدان المجاورة، مما سيدفعها إلى التخلي عن مناصرة القضية الجزائرية، على غرار تونس والمغرب[2].

4. إنكاره لوجود شخصية جزائرية عبر التاريخ وأنها كانت دولة ولها تاريخ وماض وشخصية مستقلة، مدعيا أنها كانت تتكون من شتات وليست لها قومية. وفي ذلك يقول: " ... لم تكن هناك سيادة جزائرية، وإن القرطاجيين والرومان والوندال والبيزنطيين والعرب السوريين، والأتراك والفرنسيين قد تغلغلوا واحدا تلو الآخر في الجزائر دون أن تكون هناك دولة جزائري ..."، والأغرب من ذلك أن ديغول لم يكتف بادعاءاته السابقة حول الشخصية الجزائرية، بل حاول تجسيد مزاعمه ميدانيا، فحين صدر قانون الأحوال الشخصية الجزائرية في عهده سنة 1959، قسم هذا القانون المجتمع الجزائري إلى ثلاث فئات وهي: القبائل – بني مزاب وبقية الجزائريين[3]. وطبعا وضع لكل فئة منها قانونها الخاص.

---

[1] مولود بلقاسم، مرجع سابق، ص 159.

[2] حول الموضوع ينظر: المجاهد، عدد: 27، (1958/07/22).

[3] مولود بلقاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، نشر دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 164.

5. إعلانه في 23 أكتوبر 1958 عن ما أسماه بسلم الشجعان، حيث دعا الثوار إلى وضع السلاح دون شرط، وبهذه العملية أراد أن يحدث الشقاق بين الثوار ويزرع الشك بينهم، محاولا عزل الداخل عن الخارج وإرغام الحكومة المؤقتة الجزائرية على التفاوض من موقع ضعف.

6. عندما فشلت جميع مشاريعه في القضاء على الثورة، فإننا نجده يبحث عن الحلول لكسب الرأي العالمي المساند والمؤيد للثورة الجزائرية، وسعى إلى ترجمة استراتيجيته الجديدة الشاملة للانتقال إلى "الاستعمار الجديد" بعد قناعته الحتمية باستقلال الجزائر، فسارع إلى الإعلان عن منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم[1]، والذي ضمّنه مجموعة من الشروط تهدف إلى منح الجزائريين استقلالا شكليّا مفرغا من محتواه، حتى لا تبتعد كثيرا عن فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ومن خلال هذا الطرح الذي وضعه ديغول والمحدد لمفهومه بحق تقرير المصير للجزائريين، أعلن في 05 سبتمبر 1960 في ندوة عن أفكاره المتعلقة بمشروعه الذي حمل له شعارا مغريا وجذّابا اسمه "الجزائر جزائرية"، حيث قال: "... لما كنت قد تولّيت الرئاسة الأولى في فرنسا فقد قرّرت باسمها اتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا وإنما الجزائر الجزائرية ويعني ذلك أن الجزائر ستصبح مستقلة"[2] ولتنفيذ هذا المشروع أعلن في 16 نوفمبر 1960 أمام مجلس الوزراء الفرنسي عن عزمه على إجراء استفتاء تقرير المصير في الجزائر.

المطلب الثاني: الثورة التحريرية ومرحلة الربع ساعة الأخير (1958-1960).

المعلوم على المستوى الكلاسيكي في المدرسة التاريخية الجزائرية أن الثورة مرّت بأربع مراحل وهي: المرحلة الأولى وهي مرحلة الانطلاق أو مرحلة الصدمة الأولى من (1954 – 1956)، والمرحلة الثانية: من (1956 – 1958) وهي مرحلة التنظيم والشمولية، أو ما تسمى بمرحلة تعميم الثورة بعد مؤتمر الصومام 1956، أما المرحلة الثالثة فتمتد من (1958 – 1960) وهي مرحلة حرب الإبادة أو ما تسمى ببداية اللعبة الخطيرة، أو الربع ساعة الأخير، أو مرحلة اليأس، ثم المرحلة الرابعة من (1960 – 1962)، وهي مرحلة المفاوضات والاستقلال.

وعليه فإن الجميع يتفق أن جيش التحرير الوطني بلغ قمة تطوره في سنتي 1957 و 1958، ثم بدأت مرحلة الركود والتراجع بالنسبة إليه، وصادفت هذه المرحلة عهد الجنرال ديغول الذي بلغت فيه حرب التحرير ذروة التصعيد العسكري والقمعي، تحديدا في سنتي 1959 و1960، وهذا بجميع المقاييس

[1] لأخذ فكرة عن تصور ديغول حول تقرير مصير الشعب الجزائري ينظر: شارل ديغول، **مذكرات** "**الأمل**"، مصدر سابق.
[2] نفسه، ص102.

الحربية المستخدمة إلى عنف المعارك واتساع نطاقها، إلى حجم الخسائر المسجلة إلى الأضرار الناجمة عنها في مختلف المجالات، وهو المعروف عند الجميع باسم "مخطط شال"[1]، فبعد تسلمه مهامه بثلاث أيام أصدر أولى تعليماته إلى المسؤولين العسكريين في الجزائر قال فيها إن الهدف من هذه التعليمات والإجراءات هو إعادة كافة السكان إلى رقابتنا، وأن الوسائل التي سوف تستخدم لذلك هي مواصلة العمل على انسداد الحدود وفعالية الحواجز وتدمير المنظمة السياسية والإدارية للخصم، ومطاردة عصابات الأفلان[2]، وبذلك يكون المخطط هو في الحقيقة عبارة عن استراتيجية شاملة تقوم على تصور جديد لإدارة الحرب، قصد إضعاف جيش التحرير وإفقاده روح المبادرة التي كانت له في القرى والأرياف والجبال.

وإنّ المتتبع لأحداث الثورة التحريرية في الفترة ما بين 1958 – 1960، يخلص إلى أن أنّها وصلت إلى مرحلة من اليأس في مجابهة الجيش الفرنسي، خاصة مع الاستراتيجية العسكرية التي انتهجها في هذه الفترة، كما بلغ فيها قمع البوليس الفرنسي حدّه الأقصى في المدن والأرياف، وفرضت على الأهالي معسكرات الاعتقال الجماعي في مختلف المناطق، كما تميّزت هذه الفترة بأحدث خطيرة جدا وحرجة، كادت تعصف بالثورة وتقضي عليها، وأصبحت المواجهة بين القوة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني تستدعي صرامة وشجاعة، وفيما يلي نرصد لكم أهم الظروف التي كانت تحيط بالثورة، والتي أسهمت في إضعافها:

أوّلا: الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان.

عرفت الثورة الجزائرية كغيرها من الثورات في العالم العديد من الأزمات والصراعات بين صفوف قادتها، وذلك لعدة أسباب منها الصراع حول السلطة في الولايات الداخلية، ومسألة مضاعفة قوات جيش الحدود، تليها مسألة المفاوضات مع السلطة الاستعمارية ومسألة تجنيد الطلبة والأطباء[3]، التي أدّت إلى حدوث صراعات بين صفوف قيادات جبهة التحرير الوطني استمرّت إلى ما بعد الاستقلال.

ثانيا: تراجع العمليات الحربية لجيش التحرير الوطني.

عرفت هذه المرحلة (1958 – 1960) تراجعا للعمليات الحربية بسبب الاستراتيجية العسكرية التي انتهجتها سلطة الاحتلال الفرنسي مع مجيء ديغول للحكم، وإقامة خطي شال وموريس اللذان جعلا من الجزائر تبدو كسجن كبير، وبذلك لم يكن سهلا على عناصر جيش التحرير الوطني التنقل في الداخل

[1] حسب بعض المصار، كان صالان هو من وضعها ثم قام شال بضبطها وتطبيقها.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص–ص 201–202.

[3] صالح بلحاج، أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956 – 1965)، ص 59.

والخارج، وصعوبة الحصول على السلاح، فقد كان مجيئ ديغول خطرا حقيقيا على الجزائريين من خلال سياسته التي تقوم على مضاعفة العمليات العسكرية وتزويد الجيش الفرنسي بأحدث الأسلحة من جهة، ولعبه على المصطلحات: سلم الشجعان، والجزائر جزائرية ...، وغيرها من جهة أخرى، وقد راهنت الإدارة الاستعمارية في هذه المرحلة على القضاء على الثورة، فشنّت حملة نوعية من الاعتقالات والمداهمات للقضاء على قيادات الثورة، وكان أول ضحاياها العربي بن مهيدي، واستطاعت إجبار لجنة التنسيق والتنفيذ على مغادرة مدينة الجزائر شرقا وغربا.

ثالثا: القضاء على العمل الفدائي في العاصمة.

كانت السلطة الاستعمارية على دراية بأهمية التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني، فأطلقت حملة أخرى تم على إثرها استجواب أكثر من 500 ألف من الجزائريين في الشارع، وإيداع المئات منهم في المحتشدات والسجون، وكان أول محتشد في بني مسوس، هذا ما كان له انعكاس مباشر على العمل الفدائي لجبهة التحرير الوطني، خاصة في الجزائر العاصمة، وذلك منذ جوان 1957، فصارت العمليات الفدائية محدودة جدا، فتمكنت بذلك فرقة المظليين والشرطة الفرنسية من القضاء على العمل الفدائي في العاصمة، وجعله شبه مستحيل.

المبحث الثاني: وقائعها وردود الفعل حولها.

سيكون هذا المبحث مخصصا للحديث عن سير المظاهرات ووقائعها، والتي بدأت مع زيارة ديغول للجزائر في 09 ديسمبر 1961، وردود الفعل حولها.

المطلب الأول: بداية المظاهرات:

سنتطرق هنا للحديث عن زيارة ديغول وما تبعها من أحداث أدت إلى انفجار شعبي وبداية المظاهرات في 11 ديسمبر 1960.

أولا: زيارة ديغول وبداية الأحداث.

بدأ كل شيء في يوم الجمعة 09 ديسمبر 1960، حين شرع "ديغول" رفقة كوكبة من الضباط السامين[1] في زيارته التفقدية للجزائر في أول يوم له، مفضلا تفادي المراكز الحضرية الكبرى، وقرر التوقف في عين تيموشنت المدينة الصغيرة، وقد سبق للسلطات المدنية والعسكرية القيام بإجراءات أمنية

[1] كان ديغول مرفوقا بالسيد "لويس جوكس"، كاتب الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، ووزير الإعلام "لويس ترينور" والعميد "آلي" رئيس أركان الجيش الفرنسي و"جوفراي دوكورسال" الكاتب العام الانجليزي، وكذلك ثمانية من حراس وغيرهم، فقد تم إحاطته بحراسة شديدة. ينظر: محمد قنطاري، مرجع سابق، ص33

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2024 المجلد: 07 العدد: 01 ص.ص: 153-177

مشددة فيما يخص وصول رئيس الدولة الفرنسية الجنرال "ديغول"، وكان قبلها بيوم، أي يوم الخميس 08 ديسمبر قد قام أعضاء من "جبهة الجزائر فرنسية" بتوزيع مناشير في وهران وتلمسان وعين تيموشنت، داعين إلى القيام بإضراب مدته 24 ساعة ومحاربة السياسة الجديدة للجنرال ديغول التي يروا فيها خطرا تهدد مستقبلهم وبداية للتخلي عنهم، فقرروا أن يواجهوه بالعنف، ومما جاء في هذه المناشير: يا فرنسي الجزائر – مخاطبين المسلمين وغير المسلمين – لقد حان الوقت لكي نؤكد تصميمنا الجبار على أن نبقى فرنسيين، وآن الأوان لأن ننهض في وجه سياسة التخلي، ويجب أن نعبر عن إرادتنا هذه بالإضراب العام الذي سوف نشنّه في وجه ديغول يوم 09 ديسمبر[1].

وصل ديغول إلى مطار زناتة بتلمسان على متن طائرة "كارافيل"، ثم توجه ومن معه بواسطة مروحية إلى مدينة عين تيموشنت التي وصلها صباحا، وبعد مصافحة مستقبليه وعلى رأسهم "أورسيرو" عمدة البلدية، ألقى كلمة قصيرة أدلى بها على فحوى زيارته إلى عين تيموشنت، ولأن كلمته كانت تذاع بواسطة مكبرات الصوت، جعل الفرنسيين الموجودين في الساحة المحاذية لمقر البلدية هناك يصرخون ويشتمون ديغول وسياسته المنتهجة.

ومن جهته، كان "ديغول" على علم يعلم بأن الأوربيين ينتظرونه بمظاهرات، وكره أن تكون شعارات "الجزائر الفرنسية" وحدها هي الموجودة، فأعطى تعليماته بخصوص الشائعات الشبه رسمية مفادها أن السلطات الفرنسية لن تعرقل الجزائريين الذين يريدون أن يتظاهروا ضد المتطرفين، ولصالح سياسة ديغول "الجزائر الجزائرية"[2]، ويبدو هنا أن ديغول كانت تأتيه معلومات خاطئة زوّد بها قبل زيارته من خلال تقارير أوهمته بنجاح سياسته، وأن مشروعه لقي قبولا لدى فئات الشعب، وأنه يهتف بحياته وينتظر زيارته، وبذلك بدى الرأي العام في الجزائر منقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: أولا: "الجزائر فرنسية"، وكان وراءها غلاة المعمرين الذين أرادوا بقاء الجزائر فرنسية والمناهضين لسياسة ديغول، وثانيا: "الجزائر جزائرية" وهم أنصار "الديغولية" من الفرنسيين والجزائريين المقتنعين بسياسته من البرجوازية وبعض البرلمانيين، وثالثا "الجزائر مسلمة"، ومثلته الجماهير الشعبية أصحاب الأرض من المسلمين الجزائريين.[3]

---

[1] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشروالاشهار، الرويبة، الجزائر، 1996، ص202.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص314.

[3] رابح لونيسي، **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ط2، كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص211-212.

ثانيا: انفجار الأحداث ووقائعها.

في 10 ديسمبر 1960 انتظمت أولى المظاهرات الوطنية في حي بلكور بمدينة الجزائر العاصمة، حيث تجمع حوالي ألفي جزائري حاملين الأعلام الوطنية ويهتفون باستقلال الجزائر، فقامت القوات الاستعمارية بمحاصرة الحي وإحاطته بالأسلاك الشائكة حتى لا يخرجوا منه إلى الأحياء الأوربية، بينما أخذ الأوربيون يطلقون عليهم الرصاص من منازلهم، وعندئذ اضطروا إلى الدفاع عن أنفسهم والردّ بالمثل عليهم، فتدخلت قوات الاحتلال للفصل بين الجانبين ظاهريا، ولكنها انحازت للأوربيين وسلطت جام غضبها على الجزائريين العزل بالضرب والقتل والاغتيال.

وفي اليوم الموالي الأحد 11 ديسمبر، وعلى الساعة العاشرة إلاّ ربع، انطلق الجزائريون من مختلف أحياء العاصمة نحو حي بلكور في مظاهرات صاخبة هاتفين باستقلال الجزائروحياة الحكومة المؤقتة[1]، فقد كانت أحياء الجزائريين تعيش أجواء فريدة من الحماس الوطني، الأطفال يركضون، ويهتفون ... النساء يرسلن الموجة تلوى الأخرى من الزغاريد ...، وقد وصف صحفي أمريكي الجوّ السائد في العاصمة أثناء المظاهرات قائلا: "... لم يسبق أن حدثت مظاهرات بهذا الحجم في القصبة، فقد كانوا يقولون لنا بصوت مدوّ، إنها الانتفاضة... سنقاتل حتى النهاية".[2] ويقول " ألان جاكوب " وهو مراسل لوموند في الجزائر "... كان المتظاهرون يصرخون في وجهي: سوف تعيش الجزائر مستقلة، إنّها صرخة شعب متعطش للحرية ... وهناك صرخات أخرى تدوّي ... حيث تتعالى الأصوات مردّدة نشيد الجزائر الحرة ... واقترب مني شاب مسلم وتركناه يتكلم فقال: "نريد أن يتفاوض ديغول مع الحكومة المؤقتة، ليس هناك استفتاء غير هذا، لم يسبق أبدا أن كانت الانتخابات حرّة ونزيهة في هذا البلد، ولسنا ضد ديغول ولا ضدّ فرنسا، لقد سئمنا من كلّ هذا، فنحن نعبر عنه ونظهره ولن نتوقف أبدا"[3]، ورغم الرصاص والقنابل التي كانت تتساقط على المتظاهرين من شرفات منازل الأوربيين، إلا أن الجماهير الشعبية لم تعبأ بذلك، ولم يمنع المتظاهرين من الخروج إلى الشوارع في اليوم الموالي هاتفين بالاستقلال وقيادات جبهة التحرير الوطني[4].

---

[1] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر** ...، المرجع السابق، ص202-203.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص310-311

[3] نفسه، ص312-313

[4] حول الموضوع ينظر: محمد فريجة، **ديسمبر 1960 في وهران**، وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال، دار القدس.

وبعيدا عن العاصمة ووهران، دامت المظاهرات أزيد من أسبوع شملت كذلك قسنطينة، عنابة، سيدي بلعباس، الشلف، البليدة، بجاية، تيبازة، بسكرة، باتنة ...، وأكدت كلّها بفعل الصدى الذي أحدثته – على أكثر من صعيد – حالة الارتباك التي أصابت المستعمر، وعن مدى اصرار الشعب الجزائري على افتكاك الحرية والاستقلال مهما كان الثمن.

ويبدو أن الجبهة لم تنظم تلك المظاهرات قبل الانطلاقة، ففي العاصمة مثلا، وبالرغم من التنظيم الجيد، انضمّ مناضلوا الجبهة إلى الحركة وأضافوا إليها الشعارات التي أرادوها، لكنهم لم يكونوا المبادرين بتنظيمها، كما أن الحكومة المؤقتة هي الأخرى أصيبت بالمفاجأة، فرئيسها فرحات عباس الذي كان قد تأسف في 04 أوت على ما أسماه "غياب الدعم الشعبي لحكومته" وجه يوم 16 ديسمبر نداءا هنّأ فيه المتظاهرين ودعاهم للعودة إلى منازلهم[1].

ثالثا: قمع السلطات الاستعمارية للمتظاهرين.

لما كان الموقف خطيرا جدا بسبب عنف وغليان الشعب والجماهير الوطنية، أمر الجنرال "غوميو الذي كان يحاصر الحي جنوده بإطلاق النار على الأهالي، فقامت فرق الحرس الجمهوري بإخطار المتظاهرين بذلك حتى يحتاطوا لأمرهم، وحوالي الساعة الخامسة مساء شرع جنود المظلات في إطلاق النار بوحشية وجنون على الجماهير الشعبية المحتشدة، واستمروا على تلك الحال حتى الساعة الرابعة صباحا، وارتكبوا ضدّ الأهالي كل أشكال العنف والقتل والتعذيب والتنكيل، فامتلأت الشوارع والطرقات والأزقة بالدماء والضحايا والنكوبين، وعجّت المستشفيات بالجرحى والمعطوبين الذين أجهز عليهم هناك الأطباء الفرنسيون، مثلما كان جنود المظلات يجهزون على المقبوض عليهم في داخل المصفحات والدبابات[2].

وبوصول قوات من جنود المظلات إلى حمام كتشاوة، أخرجت حوالي عشرين شخصا وهم عراة تماما، وأمرتهم بمسح ما كتب على الجدران من شعارات وطنية معادية لفرنسا وأن يكتبوا شعارات أخرى بدلها "يحيا ديغول" " تحيى فرنسا"، وقد تقدم بعضهم وطلبوا من الجنود السماح لهم بارتداء ثيابهم، فما كان من جنود المظلات إلاّ أن يطلقوا عليهم الكلاب البوليسية تنهشهم، وهذا المشهد رأته النساء من

[1] **جريدة المجاهد**، العدد 78، بتاريخ 19 ديسمبر 1960.

[2] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، مرجع سابق، ص 203.

الشرفات فأطلقن الزغاريد وهلّلن بالتكبير والهتاف، وفي أحد الأحياء الجزائرية اعتدى الجنود الفرنسيون على خمس فتيات أمام عائلاتهم ثم قتلوهم جميعا[1].

المطلب الثاني: ردود الفعل حول الأحداث.

لم تختلف ردود الفعل الوطنية والدولية وحتى الفرنسية منها كثيرا حول أحداث ديسمبر في الجزائر، وعبرت جميعها عن تضامنها المطلق مع الشعب الجزائري وأحقيته في تقرير مصيره، وفيما يلي جملة من الردود الوطنية والدولية:

أولا: موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الأحداث.

بعد اندلاع الأحداث التي جرت بالمدن الجزائرية، وخروج الجماهير الجزائرية للشارع شرعت قيادات من الثورة وجبهة التحرير من الوهلة الأولى بالتنظيم والتحضير لها، فانطلقت المظاهرات من الأحياء الشعبية تهتف وتنادي بحياة الجبهة وباسم الحكومة المؤقتة، وكانت جبهة التحرير قد حققت على إثرها انتصارا سياسيا واضحا ردّا على سياسة ديغول والمعمرين معا، وفي هذا الصدد توجه رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس يوم 16 ديسمبر 1960 بنداء أشاد فيه ببسالة الشعب الجزائري وتمسكه بقيادات الثورة التحريرية ومطالبته بالاستقلال وإفشاله للسياسة الاستعمارية وجرائمه المرتكبة، حيث قال: "... إننا نمرّ اليوم بمرحلة حاسمة في تاريخنا ونجتاز امتحانات عظمى، وأن المعركة التي خضتموها قد كان لها أبلغ الصدى وأعمقه وقد سجلها التاريخ كله باعتبارها انتصارا ساطعا لكفاحنا التحرري الوطني، وإن معركة المظاهرات هذه يجب أن تنتهي الآن إنها ليست المعركة الأخيرة وإن هناك امتحانات أخرى تنتظرنا..."، كما عبر شاعر الثورة مفدي زكرياء على الأحداث قائلا:

عام مضى كم به خابت أمانينـا ماذا تخبئه يا عـــام ستينـــا
هل جئت يا عام بالبشرى تباركنا أم جئت يا عام بالأحلام تلهينا[2].

وفي ندوة صحفية طالب فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل من الرئيس الأمريكي "ايزنهاور" ورئيس الوزراء الصيني "شون أون لاي" بالتدخل لوقف المذبحة التي يقترفها الجيش الفرنسي والميليشيات الأوربية ضد الشعب الجزائري.

[1] عثمان الطاهر، مجازر الجيش الفرنسي في الشوارع والساحات، أول نوفمبر، العدد 150، ديسمبر، 1999، الجزائر، ص18-19
[2] ينظر: مفدي زكرياء، **اللهب المقدس**، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص129-130

أما الأوساط الفرنسية التي أذهلتها المظاهرات بضخامتها ووضوح مطالبها وثبات الجزائريين في المناداة بها، فكانت بمثابة ضربة قاضية لشعارات الحرب النفسية باعتراف القائمين على الترويج لتلك الشعارات أنفسهم[1].

ثانيا: موقف ديغول والحكومة الفرنسية من الأحداث.

سنحاول التعرف هنا على موقف الحكومة الفرنسية والجنرال ديغول وكذا الشارع الفرنسي من الأحداث.

1. موقف الجنرال ديغول من الأحداث: كانت دهشة ديغول كبيرة، لأن الواقع الذي شاهده بنفسه جاء مخالفا تماما للتقارير التي كانت تصله يوميا عن الوضع في الجزائر، وعلى الرغم من أنه تجاهل الأحداث الدامية التي واكبت زيارته للجزائر، وواصل رحلته الاستطلاعية والدعائية لدفع الناخبين إلى الموافقة على إصلاحاته الخاصة بالجزائر التي ينوي عرضها عليهم في استفتاء تقرير المصير التي سينظمه يم 08 جانفي 1961، إلا أنه لما عاد إلى فرنسا أصدر مجموعة من القرارات منها:

– فرض حظر التجول ابتداء من الساعة الثامنة مساء في كل المدن الجزائرية التي جرت فيها الأحداث، واعتبر تجمع أكثر من ستة أشخاص ممنوعا.

– فصل 40 موظفا يعملون في الجزائر من وظائفهم بتهمة الشراكة في الإضراب الذي دعت إليه جبهة الجزائر الفرنسية.

– حل جبهة الجزائر الفرنسية والجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية التي تشكلت خلال شهر جويلية 1960، وضمت شخصيات من اليمين المتطرف.

– تجديد عزمه على تنظيم استفتاء تقرير المصير، لأن إلغاءه يصب في مصلحة جبهة التحرير الوطني والمستوطنين المتطرفين.

كما اقتنع ديغول بأن جولته للجزائر قد بعثرت مخططات الناشطين الأوربيين في الجزائر الذين فشلوا في جرّ القوات المسلحة للانضمام إلى مخططهم على الأقل في الوقت الراهن، كما أن عليه اتخاذ مبادرة عاجلة لوضع حدّ للمعارك، سواء ببعث محادثات ميلان مع الحكومة المؤقتة الجديدة، أو الإعلان

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص315.

عن هدنة من جانب واحد كتعبير عن حسن النية[1]، وتأكد له أن السلطة الاستعمارية في الجزائر كانت تكذب عليه وتغالطه وتصور له انهزاماتها على أنها انتصارات.

2. ردود الفعل الفرنسية: اختلفت ردود الفعل الفرنسية إزاء المظاهرات بالجزائر، وذلك نظرا لما كان يعيشه الشارع الفرنسي في تلك المرحلة بين مؤيد لسياسة ديغول ورافض لها، ومع اعتراف هذا الأخير بجبهة التحرير ومواصلة المفاوضات، تشكلت منظمة الجيش السري في اسبانيا في فيفري 1961[2] (O.A.S) التي لعبت دورا كبيرا في تصفية بعض القادة والشيوخ كالعربي التبسي وأحمد رضا حوحو، ولم يقتصر عملها بالجزائر بل تعدى متابعة وتصفية قيادات الثورة داخل الوطن وخارجها، وقد كانت تابعة لمنظمة الفاف ويقصد بها جبهة الجزائر الفرنسية، ولم تتوقف ردود الفعل عند هذا الحدّ، بل تعدى الأمر إلى محاولة تصفية الجنرال ديغول بتخطيط من بعض القادة العسكريين مع الدعم الذي لقيته هذه القيادة من المنظمة الخاصة، لكن يبدو أن هذه المحاولات كلها باءت بالفشل[3].

ثالثا: الصدى الدولي للأحداث.

كان صدى المظاهرات في الجزائر كبيرا، وفيما يلي مختلف ردود الفعل العربية والدولية إزاءها.

1. ردود الفعل العربية: كانت مساندة في عمومها واتخذت أشكالا متعددة تمثلت في القيام بمظاهرات شعبية في المدن والعواصم العربية على غرار ما حدث في العراق وليبيا، وإرسال برقيات تعزية للحكومة المؤقتة ورسائل أخرى تدين المجازر التي حدثت في الجزائر وتعبر عن تضامن الشعوب العربية ودعمها بكل الوسائل في سبيل استعادة الشعب الجزائري سيادته، كما أقدمت معظم الحكومات العربية على قطع علاقاتها مع فرنسا مطالبة الأمم المتحدة بالتدخل الفوري لحل القضية الجزائرية[4].

2. ردود الفعل الدولية: من مظاهر التأييد للقضية الجزائرية نجد المشاهد نفسها تتكرر، مظاهرات ضخمة في العديد من المدن والعواصم الكبرى في العالم، كالتي حدثت في استانبول وأزمير بتركيا والتي شارك فيها الطلبة وحملوا لافتات كتب عليها شعارات تؤيد استقلال الجزائر، وحاولوا تمزيق العلم الفرنسي الذي كان موجودا على المبنى العام للقوات البرية التابعة للحلف الأطلسي، كما عقد زعماء العالم ندوات

---

[1] رمضان بورغدة، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 – 1962)**، سنوات الحسم والخلاص، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012، ص 288 – 289.

[2] تواتي دحمان، **منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961–1962**، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، ص148

[3] Mohamed Harbi, **Le FLN mirage et Réalité des réagîmes du le pouvoir (1945-1962)**, p236-237

[4] عبد الكريم العيودي، **تاريخ العرب المعاصر**، عين الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ط1، القاهرة، 1995، ص140

صحفية وتمّ تخصيص برامج إذاعية لأحداث ديسمبر في الجزائر مثلما حدث في الهند – يوغسلافيا – الصين – الاتحاد السوفييتي ... التي أيدت ضرورة حل القضية الجزائرية والاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب[1]، كما أظهرت صحف عالمية في كل أنحاء العالم بطولة الشعب الجزائري في التصدي لوحشية الاستعمار الفرنسي، وقد هزّت تلك الصورة العالم كله وجعلت من مظاهرات ديسمبر حديث الساعة ورمز من رموز التضحية والبطولة[2].

3. **الأمم المتحدة:** كانت الجمعية العامة على وشك الشروع في مناقشة القضية الجزائرية عندما وصلتها أصداء المظاهرات وعدد الضحايا التي خلفتها، وبمجرد إعلان الحصيلة، غادر "جاك سوستيل" نيويورك، فلم تشارك فرنسا في النقاش ولم تقدم أي حجة مضادة، فكان ذلك بمثابة انتصار بسيكولوجي لكريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري الذي حقق انتصارا آخر أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة إذ وافقت عن طريق التصويت فقرة بفقرة على مشروع اللائحة الذي تقدم به 23 بلدا من البلدان الآفرو– آسيوية ونص مشروع اللائحة على :

– حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.

– ضرورة توفير ضمانات فعالة لتطبيق الاستفتاء.

– قيام الأمم المتحدة بتنظيم الاستفتاء ...[3].

المبحث الثالث: نتائج المظاهرات وانعكاساتها.

سنتناول من خلال هذا المبحث النتائج التي أسفرت عنها مظاهرات ديسمبر 1960 على المستوى الداخلي والخارجي، وانعكاساتها على الجبهة الشعبية، وتداعياتها على المستوى الدولي.

المطلب الأول: نتائجها على المستوى الداخلي:

كانت نتائجها كبيرة على مستوى الجبهة الشعبية وكذا على الثورة التحريرية.

1. **الخسائر البشرية والتأثيرات النفسية:** للحديث عن الخسائر البشرية والتأثيرات النفسية التي خلفتها المظاهرات، ولكي نعطي صورة واضحة عن فضائع الاستعمار الفرنسي فإن هناك مشاهد مؤلمة سجلناها في هذا الصدد، نذكر منها: أنّ القوات الفرنسية منعت الناس من دفن الشهداء وأجبرتهم على إرجاعهم إلى منازلهم، وبقي العديد منهكم بدون دفن، كما أمرت بدفن الجرحى وهم أحياء أما الذين ألقوا القبض

[1] محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص

[2] المجاهد، المصدر السابق، ص254

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص315.

عليهم فزجّ بهم في السجون والأنفاق والقنوات[1]، وأكدت الحقوقية بن ابراهيم فاطمة أن الأشخاص الذين جرحوا لم يذهبوا للمستشفيات لأن القوات الفرنسية كانت تعدم جرحى مظاهرات 11 ديسمبر 1960.

هذا وتضاربت التقديرات بالنسبة للحصيلة البشرية ما بين الجزائريين والفرنسيين حول ما خلفته المظاهرات، فمن عادة فرنسا أن تشوه الحقائق، حيث وفي ندوة صحفية بمقر الحكومة العامة تحدث فيها مندوب الحكومة "جون موريان" عمّا سماه حصيلة أولية أن هناك 61 قتيل منهم 06 أوربيين و 25 جريحا معظمهم مسلمون، فما كان من الحضور إلاّ أن تبادلوا النظرات فيما بينهم مندهشين من التصريح عند سماع هذه الأرقام، بينما في نظر الجزائريين فتقدر الحصيلة بأزيد من 800 شهيد وأكثر من 1000 جريح، واعتقال حوالي 1400 شخص، بينما تذكر بعض المصادر الفرنسية عدد 123 من القتلى و 400 جريح واعتقال 600 متظاهر[2]، أما الحصيلة التي قدمتها الحكومة المؤقتة فإن عدد الشهداء بلغ 600 شهيد، دون الذين قتلوا في السجون والمعتقلات.

2. على مستوى الجبهة الشعبية: تمثلت أهم نتيجة أسفرت عنها المظاهرات في الداخل أنها أسقطت نهائيا وهم "الجزائر الفرنسية" ومشروع القوة الثالثة الذي كان ديغول يعمل على تجسيده، وعبرت عن تلاحم الجزائريين وأثبتت التفافهم حول جبهة التحرير الوطني وحول الثورة، وأنهم جزء لا يتجزأ من الثورة التحريرية وأن صوتهم هو صوتها[3] كما بينت للرئيس الفرنسي الطريق الذي يجب السير فيه، وهو التفاوض مع الحكومة المؤقتة، للوصول بالقضية الجزائرية إلى الحل النهائي، وهو إقامة الدولة الجزائرية ذات السيادة الوطنية ضمن إطار المبادئ الإسلامية حسب بيان أول نوفمبر 1954م.

وقد عبرت إحدى الصحف الأمريكية بهذه العبارة: " ... إن النظرية القائلة بأن جماعة من المنشقين والمتعصبين هي وحدها التي تؤيد فكرة استقلال الجزائر وأن أغلبية المسلمين لا يؤيدونها أو معارضون لها، نقول إن هذه النظرية من الصعب الدفاع عنها بالنظر إلى النزاع الدموي الدائر في شوارع الجزائر..."[4]، وفي هذا السياق ألقى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس بيانا أجاب فيه عن جملة من أسئلة الصحفيين قائلا: " ... الشعب الجزائري يؤكد تعلقه بالاستقلال الوطني وبحكومته رغم كلّ المحاولات الاستعمارية وأن كل الأنظار في كافة البلدان تتجه نحو الجزائر، فإن هذا الاضطراب الذي قام

[1] المركز الثقافي الإسلامي، **مظاهرات 11 ديسمبر 1960**، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2012، ص03

[2] محمد قنطاري، مرجع سابق، ص46-47.

[3] ابراهيم مياسي، قبسات من تاريخ الجزائر، دار العمومية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص211.

[4] صحيفة New York Herald Tribune، العدد 13 ديسمبر 1960.

به الغزاة المعمرون والمظاهرات التي قام بها الجزائريون، فهي تثبت بوضوح إرادة شعب أراد الحرية ..."[1]، والمقصود هنا أن الشعب الجزائري يريد الاستقلال التام الغير مشروط تحت لواء الحكومة المؤقتة وأن الممثل الشرعي والوحيد للشعب هو جبهة التحرير الوطني، والمقصود هنا أن الشعب الجزائري يريد الاستقلال التام الغير مشروط تحت لواء الحكومة المؤقتة وأن الممثل الشرعي والوحيد للشعب هو جبهة التحرير الوطني، ومن نتائجها أيضا أنها:

أ. كسرت المظاهرات شوكة المستوطنين الأوربيين، حيث أكدت التقارير الرسمية الفرنسية أن ضخامة وعنف الأحداث وتبنيها لشعارات جبهة التحرير الوطني أصابت المستوطنين بالرعب والذهول[2].

ب. التحرر من عقدة الخوف والمجابهة مع القوات الفرنسية المتفوقة عتادا وعدة والالتحاق بصفوف الثورة.

ت. استفاقة المدن الجزائرية وانتقال المعارك الطاحنة والمواجهة المباشرة إلى المدن ما خفف الضغط وفتح جبهات متعددة لتشتيت القوات الاستعمارية[3].

ث. ساعدت المظاهرات جبهة التحرير الوطني في إعادة ترتيب وبناء قواتها المنهكة، ووضع استراتيجية جديدة لمواصلة النضال من أجل تحقيق النصر والحرية، خاصة بعد ظهور بوادر رضوخ ديغول لمبدأ المفاوضات الجدية والعلنية معها[4].

المطلب الثاني: على الصعيد الخارجي والدولي.

اعتبرت أحداث 11 ديسمبر 1960 في الجزائر بمثابة انتفاضة شعبية تعدى صداها مختلف عواصم العالم الكبرى، وأيقن الرأي العالمي أن ما يجري في الجزائر هي ثورة تحررية تقودها جبهة التحرير الوطني، وقد اتسعت دائرة التضامن مع الشعب الجزائري عبر العالم، وحتى في فرنسا نفسها، ومن جملة ذلك نذكر:

أ. تنظيم مظاهرات واجتماعات شعبية متكونة من مختلف فئات المجتمع والأحزاب السياسية وغيرها من الهيئات القومية والعالمية ومن العالم العربي والإسلامي الداعمة والمؤيدة للقضية الجزائرية في سبيل تحقيق الاستقلال والتنديد بالسياسة الاجرامية لفرنسا ضد الشعب الجزائري الأعزل.

---

[1] المجاهد، مصدر سابق، ص276

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 395.

[3] Association historique et culturelle du 11 décembre, 1960, p83

[4] Mohamed Harbi, **Le FLN mirage et Réalité des réagîmes du le pouvoir (1945-1962)**, p236-237.

ب. أما في فرنسا فتم إرسال عريضة من رجال الدين والثقافة والفكر والعلم لرئيس الدولة الفرنسية يطالبون فيه الإسراع وفي أقرب الآجال لحل القضية الجزائرية، وخروج بعض الجماهير الفرنسية الغير راضية بالسياسة الفرنسية في الجزائر، ورفض الشباب الفرنسي الخدمة العسكرية بالجزائر والثكنات والموانئ، لأنه –حسب قولهم– هناك شعب يحارب لأجل حريته واستقلاله (الجزائر جزائرية تحت سلطة الجزائريين).

ت. اقتناع هيئة الأمم المتحدة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها وتصريح "محمد بوستة" في الولايات المتحدة الأمريكية بقوله: " .. ليس من المعقول أو المنطق أنه وفي وقت أصبحت فيه قضية السلام هي المحرك الرئيسي لجميع الشعوب تجد حربا طاحنة تجري في الجزائر أمام أعين العالم بأسره.."[1].

ث. اعتراف ديغول بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري من خلال ما قاله: "... إن ما سمعته ورأيته هو الواقع ويجب أن نقبله ونزن القضية الجزائرية بميزان صحيح ... "[2].

المبحث الرابع: حسم المعركة لصالح جبهة التحرير الوطني بعد المظاهرات.

يبدو أن أحداث ديسمبر 1960 بالجزائر أخلطت كل الأوراق بالنسبة للسلطة الاستعمارية، فلم يكن أحد يتوقع استفاقة الجماهير الجزائرية بالمدن الجزائرية والتفافها حول قيادات الثورة والحكومة الجزائرية المؤقتة، فقد كانت مفاجأة سارّة، وبردا وسلاما على الحكومة المؤقتة، التي كانت تعاني من صراعات داخلية، ومن عجز عن تقديم المساعدات الضرورية للثوار المرابطين في الجبال، والذين تعرضوا لضربات عسكرية مؤلمة من قبل قوات الجنرال "شال"،

المطلب الأول: من تراجع العمل العسكري إلى الانتصار السياسي لجبهة التحرير الوطني.

كان لأحداث ديسمبر 1960 صدى كبيرا، وحقق الشعب فيها انتصارا سياسيا وسيكولوجيا، فاتسعت دائرة التضامن مع الشعب الجزائري عبر العالم خاصة في العالم العربي وحتى في فرنسا نفسها، فتعرضت بذلك إلى عزلة دولية بضغط من شعوب العالم، الأمر الذي أجبر ديغول على الدخول في مفاوضات مع

[1] محمد قنطاري، المرجع السابق، ص48–49.

[2] يحيى بوعزيز، **موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب**، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ج2، 2009، ص448.

جبهة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وهو الأمل الوحيد لإنقاذ فرنسا من الانهيار الكلي.

وهنا يتضح لنا الدور الهام والكبير لجبهة المدن في التعجيل بحل القضية الجزائرية، فكانت الصفحة البارزة في تاريخ النضال الجماهيري المديني إبان حرب الاستقلال، بل وربما أثناء عهد الاستعمار الفرنسي في الجزائر بوجه عام، والتي أدت بشكل لا يجادل فيه أحد إلى الإسراع بإنهاء الحرب عن طريق الاستقلال[1]، ولعل –مدينة الجزائر– غسلت ماء وجهها وانتقمت لتقاعسها منذ سنة 1830، حيث شكلت ديان بيان فو جديدة للسلطات الاستعمارية.

وعليه فإن التجمعات والمظاهرات التي ضمت حشودا غفيرة من الجزائريين قد شكلت مفاجأة كبرى للحكومة الجزائرية المؤقتة التي لم تكن تتوقع ذلك، ونستطيع القول أن ظاهرة الحرب في الجزائر والتي ظلت مستمرة لسنوات عدة قد تجلّت عن وجود قوّة جديدة هي قوة الجماهير في المدن الجزائرية والتي أصبحت قابلة للتنظيم، والتي صار يحسب لها ألف حساب، ويبدوا أن الحكومة المؤقتة كانت تعمل بمعزل عن سكان المدن، ولم تكن لتراهن عليها في حربها[2]، وبذلك تكون أحداث ديسمبر قد أخرجت جبهة التحرير والحكومة المؤقتة من نفق مظلم، ومن حرج كبير، وبعث الأمل من جديد بالتفاف الجزائريين حول قيادات الثورة، فركبت جبهة التحرير موجة المظاهرات منذ الوهلة الأولى واقتنعت بخيار الجماهير كقوة لدعم العمل العسكري والسياسي الذي تراجع إلى حدّ كبير قبل أحداث ديسمبر 1960، فبعد المظاهرات تعززت جبهة المدن وبقيت الجماهير الجزائرية حاضرة في النضال من أجل الاستقلال كلما وقعت أحداث تستدعي ذلك، أو تلقت تعليمات من الجبهة بالتظاهر أو الإضراب[3].

المطلب الثاني: رضوخ ديغول للمفاوضات واستعادة السيادة الوطنية.

يبدو أن مظاهرات ديسمبر 1960 كان لها أثر سلبي على ديغول ومشاريعة الاستعمارية، وأرغمته على الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

1. **التأثير السلبي للأحداث على مشاريع ديغول:** في الثلث الأخير من سنة 1960 اجتمعت عوامل عديدة، فرنسية وجزائرية ودولية جعلت ديغول يقتنع أن السبيل الوحيد الباقي لإنهاء الحرب هو المفاوضات، وكانت أهم تلك العوامل وآخرها في الترتيب الزمني مظاهرات ديسمبر التي كان لها تأثير

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص306.

[2] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999، ص152–154.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص318

سلبي على مشاريع ديغول، وأدت بشكل لا يدعوا للشك إلى قوة وبسالة الجماهير الجزائرية والتفافها حول جبهة التحرير الوطني، ليعود ديغول من الجزائر على إثرها وهو عازم على الانطلاق الجاد في هذا الطريق الذي دام فيه أكثر من سنة لينتهي باستقلال الجزائر.

ففي المجال العسكري، نجد أن الجيش الفرنسي الذي كان يعتقد أنه حقق نصرا عسكريا على جيش التحرير الوطني قد أصيب بصدمة، وكذلك كان الأمر بالنسبة لقيادة الأركان في السلطة في فرنسا، حتى أن جريدة "لومند" (Le Monde) الفرنسية نقلت عن ضابط كبير في الجيش الفرنسي قوله: " إننا أمام ديان بيان فو بسيكولوجية"، وانتقل الرعب إلى معسكر المستوطنين وأجهزة الأمن، كما أسهمت الأحداث في تخفيف الضغط على المجاهدين في الجبال.

وفي الجانب الاقتصادي تم التأكيد على أن مشروع قسنطينة بالصيغة التي ضبط عليها ينبغي مراجعته، وتأثر سلبا النشاط الاستثماري الذي عولت عليه الحكومة الفرنسية في تحقيق مشروع قسنطينة، فقد أصبحت الشركات والمؤسسات المهتمة بمشروع التصنيع في الجزائر حذرة ومترددة، فتطور الأحداث عرقل تموين السوق الفرنسية بالمواد الأولية الاستراتيجية وانخفضت أسهم الشركات خاصة العاملة منها في الجزائر.

أما سياسيا فقد أصبحت جبهة التحرير الوطني رقما لا يمكن تجاهله إذا أريد للقضية الجزائرية أن تجد حلاّ حقيقيا، وهو ما سيدفع ديغول للدخول في مفاوضات جادّة معها[1].

2. المفاوضات واستعادة السيادة (1960 – 1962): ساهمت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في تعزيز مركز جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، وقضت على آمال الجنرال ديغول في بناء الجزائر الجزائرية، وكشفت التأييد الشعبي الواسع لجبهة التحرير الوطني، والتأييد الدولي الواسع الذي كسبته خلال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، واستفتاء تقرير المصير الذي نظمه ديغول يوم 08 جانفي 1961 الذي قاطعه السكان المسلمون رغم الضغط البوليسي الهائل الذي كان مسلطا عليهم.

كان من الصعب أن تستأنف المحادثات بين الطرفين الجزائري والفرنسي من جديد، فقد مرّت ثمانية أشهر كاملة قبل أن تبدأ من جديد بلقاء لوسارن بسويسرا في 20 جوان 1961، وقد كانت المفاوضات طويلة وصعبة بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية في شكل جولات متقطعة من الاتصالات السرية واللقاءات العلنية، فكانت بداية 1961 تعبر عن مرحلة ما قبل المفاوضات التي تمثلت في

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص-ص 394 – 396.

مساعي لاستئناف الاتصال بين الطرفين وإجراء الاتصالات السرية التمهيدية لبدء المفاوضات الرسمية، لتنطلق هذه الأخيرة في صيف 1961 الذي شهد جولتين منها: "ايفيان الأولى" و "لوغان"[1] ثم توقفت ولم تستأنف إلا في شهر فيفري 1962، الذي شهد المرحلة الحاسمة من المفاوضات، وهي مفاوضات "لي روس"[2] التي أنهت المشكل بين الطرفين من حيث الأساس، ولم يبق بعدها سوى نقاط خفيفة نسبيا تم الاتفاق عليها في الجولة النهائية بين 07 و 08 مارس 1962، لتقرّ الجولة على اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ووقف اطلاق النار، ثم الدخول في مرحلة انتقالية لتنظيم الاستفتاء الشعبي الذي أسفر على الإعلان الرسمي لاستقلال الجزائر واستعادة السيادة يوم 05 جويلية 1962.

- **الخاتمة:**

من خلال ما تم تناوله في هذا الموضوع، نخلص إلى جملة من النقاط ولعل أهمها:

- أن مظاهرات 11 ديسمبر 1961 في الجزائر تعتبر انتفاضة شعبية ساعدت في التعجيل باستقلال الجزائر.، وهي بمثابة استفتاء جماهيري لمستقبل الجزائر.
- عبرت المظاهرات عن تلاحم الشعب الجزائري والتفافه حول الثورة التحريرية، وشعار الجزائر حرة مستقلة ومسلمة.
- اعتبرتها السلطة الفرنسية ضربة قاسمة للسياسة الفرنسية في الجزائر وأفشلت كل المناورات والضغوطات التي مارستها على الجزائريين.
- حازت على تأييد عربي ودولي وأممي، ما تسبب في حشد دعم دولي للقضية الجزائرية وعزل فرنسا دوليا.
- فضحت المظاهرات استراتيجية ديغول وأحرقت آخر ورقة له في التحايل والتضليل، وبينت له الطريق التي يسلكها في إنهاء القضية الجزائرية، وجعلته يوافق على المفوضات مرغما عنه مع جبهة التحرير الممثل الشرعي للشعب الجزائري.
- أثبتت المظاهرات أن جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة كانت في وضعية حرجة، بسبب تراجع فاعلية جيش التحرير الوطني في الأرياف والجبال، ولم تكن لتراهن على الجماهير في المدن لولا المظاهرات التي كشفت عن وجود قوة داعمة لجبهة وجيش التحرير الوطني، يمكن استغلالها كورقة رابحة في تلك الظروف.

[1] لوغان: مدينة فرنسية صغيرة تبعد حوالي 10 كلم عن مدينة ايفيان.

[2] لي روس: مدينة فرنسية صغيرة قريبة من الحدود السويسرية.

- مظاهرات ديسمبر 1960 غسلت ماء وجه المدن الجزائرية وبالتحديد العاصمة وعبرت عن استفاقتها من سباتها وانتقمت لتقاعصها منذ 1830، فكانت بمثابة ديان بيان فو السوسيولوجي في الجزائر.
- مظاهرات ديسسمبر 1960 حسمت المعركة لصالح جبهة التحرير الوطني عسكريا وسياسيا، فأخذ بعض المعمرين بعدها مباشرة بحزم أمتعتهم وبدؤوا مغادرة الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب.

أ- بالعربية:

1. مياسي ابراهيم، **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار العمومية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
2. تواتي دحمان، **منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961-1962**، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
3. لونيسي رابح، **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ط2، كوكب العلوم، الجزائر، 2012.
4. بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 – 1962)، سنوات الحسم والخلاص**، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.
5. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
6. شارل أندري ديغول **مذكرات "الأمل" – التجديد (1958-1963)**، ترجمة سموحي فوق العادة – مراجعة أحمد عويدات، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
7. بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
8. بلحاج صالح، مخطط شال وآثاره في تطويق حرب التحرير، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 2، الجزائر، 2005.
9. العيودي عبد الكريم، **تاريخ العرب المعاصر**، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، القاهرة، 1995.
10. مرتاض عبد المالك، **في دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، المنشورات الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
11. علية عثمان الطاهر، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

12. الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999.
13. عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
14. قداش محفوظ، **الاحتفال بالذكرى 44 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960**، الجمعية التاريخية الثقافية محمد بلوزداد، الجزائر، 2004.
15. قداش محفوظ، **وتحررت الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.
16. قطاري محمد: **مظاهرات 11 ديسمبر أسبابها، وقائعها ونتائجها**، المصادر، العدد 3، الجزائر، 2000.
17. فريجة محمد، **ديسمبر 1960 في وهران**، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، 2013.
18. المركز الثقافي الإسلامي، **مظاهرات 11 ديسمبر 1960**، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2012.
19. مفدي زكرياء، **اللهب المقدس**، موفم للنشر، الجزائر، 2009.
20. وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 – 1962)، مركب الرغاية، الجزائر، 1979.
21. بوعزيز يحيى، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
22. بوعزيز يحيى، **موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب**، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ج2، 2009.

ب- بالأجنبية:

23. Mohamed Harbi, **Le FLN mirage et Réalité des réagîmes du le pouvoir (1945-1962)**.
24. Mohamed Teguia. **L' Algerie en guerre**, Office des publications universitaires. Alger.

ثانيا: المقالات.

أ- بالعربية:

25. حسن بومالي، استراتيجية الجنرال ديغول في خنق الثورة الجزائرية، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 30، الجزائر.
26. عثمان الطاهر، مجازر الجيش الفرنسي في الشوارع والساحات، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 150، ديسمبر، 1999، الجزائر.

27.من نداء فرحات عباس إلى الجزائريين بتاريخ 16 ديسمبر 1960، **جريدة المجاهد**، العدد 78، بتاريخ 19 ديسمبر 1960.

ب- بالأجنبية:

28. صحيفة New York Herald Tribune، عدد 13 ديسمبر 1960.